

Distr.: Limited
20 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢١ من جدول الأعمال

العولمة والترابط

إسبانيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرتغال، والبوسنة والهرسك،
وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وصربيا،
وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وماليزيا، والمغرب،
والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا،
واليابان، واليونان: مشروع قرار منقح

تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها
من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى الالتزامات الواردة في الوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية
ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما فيها
الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١)
وإعلان الأمم المتحدة للألفية^(٢) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٣) وتوافق

(١) انظر القرار ٢٨٨/٦٦.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) انظر القرار ١/٦٠.



الرجاء إعادة استعمال الورق



آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٤) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(٥) والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٦)، وكذلك الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٧) وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٨) والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٩) وإعلان^(١٠) ومنهاج عمل بيجين^(١١)،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وقررت أن يكون مقترح الفريق العامل الوارد في ذلك تقرير هو الأساس الرئيسي الذي يُستند إليه في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأن المساهمات الأخرى يُنظر فيها في إطار عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

وإذ تشدد على ضرورة تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها،

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٦) انظر القرار ١/٦٥.

(٧) انظر القرار ٦/٦٨.

(٨) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) القرار د-٢/٢١، المرفق.

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96. IV. 13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١١) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ تشدد أيضا على أن الإدارة العامة لما تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد الحاجة إلى بناء القدرات باعتبار ذلك أداة لتعزيز التنمية، وإذ ترحب بتعاون المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مع الأمم المتحدة في هذا الصدد،

١ - تسلم بأن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لا يمكنها أن تؤدي مهامها موضوعية وفعالية إلا إذا كانت مستقلة عن الجهة الخاضعة للمراجعة وتمتعت بالحماية من التأثير الخارجي؛

٢ - تسلم أيضا بالدور المهم الذي تؤديه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، الأمر الذي يفضي إلى تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

٣ - تحيط علما مع التقدير بالعمل الذي تضطلع به المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في التشجيع على زيادة الكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية وتحقيق الكفاءة والفعالية في تحصيل الموارد العامة واستخدامها لصالح المواطنين؛

٤ - تحيط علما أيضا مع التقدير بإعلان ليما بشأن المبادئ التوجيهية النازمة لقواعد مراجعة الحسابات لعام ١٩٧٧^(١٢) وإعلان مكسيكو بشأن استقلال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٧^(١٣)، وتشجع الدول الأعضاء على تطبيق المبادئ المبينة في هذين الإعلانين بما يتسق مع هياكلها المؤسسية الوطنية؛

٥ - تشجع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة وتكثيف تعاونها، بما في ذلك في مجال بناء القدرات، مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بهدف التشجيع على الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، بضمان الكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، بما في ذلك تحسين نظم المحاسبة العامة، حسب الاقتضاء؛

(١٢) اعتمده المؤتمر التاسع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ليما، ١٧-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.

(١٣) اعتمده المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، مكسيكو، ١٠-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

- ٦ - تعترف بالدور الذي تؤديه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تعزيز المساءلة الحكومية عن استخدام الموارد وبأداء هذه المؤسسات في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية؛
- ٧ - تحيط علماً باهتمام المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٨ - تشجع الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لاستقلال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وبناء قدراتها بما يتسق مع هيكلها المؤسسية الوطنية، وكذلك على تحسين نظم المحاسبة العامة وفقاً للخطط الإنمائية الوطنية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٩ - تشدد على أهمية استمرار التعاون الدولي لدعم البلدان النامية في مجال بناء القدرات والمعارف وأفضل الممارسات المتصلة بالمحاسبة العامة ومراجعة الحسابات.
-